جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة السابعة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2024/2023

تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023

التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية

والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري

الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - FAO

المتحدث

أ.د. سحر البهائي

أستاذ الاقتصاد الزراعي- مدير مركز التخطيط والتنمية الزراعية

منسق النشاط

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء 2 أبريل 2024

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/2023

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

د. هبة جمال الدين

الأستاذ المساعد بمركز الأساليب التخطيطية

المنسق المشارك للنشاط

أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 2 أبريل 2024 سابع حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/2023. والتي قدمت فيها الأستاذة الدكتورة/ سحر البهائي - أستاذ الاقتصاد الزراعي- مدير مركز التخطيط والتنمية الزراعية عرضًا لتقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023: التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري" والصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – FAO.

جاء إصدار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023 في لحظة فارقة في التاريخ، ففي عام 2022، بدأ العالم في التعافي من جائحة كوفيد-19 اندلعت الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى إحداث اضطرابات في أسواق السلع والطاقة ارتفاع أسعار الأغذية والمدخلات الزراعية، اضطرابات سلاسل الإمداد، وما ترتب على ذلك من آثار مختلفة على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

وبصفة عامة يرصد التقرير التقدم العالمي والإقليمي والوطني نحو تحقيق مقاصد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي (المقصد 2-1 لأهداف التنمية المستدامة) وجميع أشكال سوء التغذية (مقصد أهداف التنمية المستدامة 2-2) في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كما يقدم تحليلًا متعمقًا للتحديات التى تعوق جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة عام 2030.ويركز التقرير هذا العام على موضوع "التوسع الحضري والتغييرات في النُظم الزراعية والغذائية" حيث يرى التقرير إنه في ظلّ التوقعات التي تُشير إلى أن ما يقرب من سبعة من بين كل عشرة أشخاص سيعيشون في المدن بحلول عام 2050، يُشكل هذا التوجّه الكاسح معالم النُظم الزراعية والغذائية، ومن ثمّ قدرتها على توفير أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع، والمساعدة على القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويرتبط التوسع الحضري أيضًا بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، وكذلك الهدف 1 (القضاء على الفقر) والهدف 3 (الصحة الجيدة والرفاه)، والهدف 10 (الحد من أوجه عدم المساواة)، والهدف 12 (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان). ولذلك فإن النتائج والتوصيات في مجال السياسات المنبثقة عن تحليل التوسع الحضري في هذا التقرير يمكن أن تفيد جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

هذا وقد شارك في إعداد التقرير كل من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

يتكون التقرير من ستة فصول، يقدم **الفصل الأول** مقدمة عامة للتقرير، بينما يستعرض **الفصل الثاني** والذي جاء بعنوان" الأمن الغذائي والتغذية في العالم" الاتجاهات الرئيسية في التقييم العالمي للأمن الغذائي والتغذية. وكلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها، كما يوضح حالة التغذية: التقدم نحو تحقيق مقاصد التغذية العالمية.

ويناقش **الفصل الثالث** التوسع الحضري يحدث تحولًا في النُظم الزراعية والغذائية ويؤثر على إمكانية الحصول على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة عبر التسلسل الريفي الحضري بهدف التعرف على الدوافع وراء التوسع الحضري وتأثيره على النُظم الزراعية والغذائية، وما يترتب على ذلك من آثار على الأمن الغذائي.

ويقدم **الفصل الرابع** تحليلًا للطلب على الأغذية وتأثير التوسع الحضري من خلال مجموعة مختارة من البلدان.

يُحدد **الفصل الخامس** السياسات والتكنولوجيات الجديدة والاستثمارات المرتبطة بها التي يمكن تكييفها لضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة في كامل السلسلة الريفية الحضرية المتصلة. ويتناول الفصل بالوصف آليات الحوكمة ومؤسساتها اللازمة لتحقيق نهج أكثر اتساقًا وأكثر تكاملًا لتنفيذ هذه السياسات والحلول.

ويختتم التقرير **بالفصل السادس** والذي يقدم أهم ما جاء في التحليل المفصَّل لأنماط استهلاك الأغذية والقدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

الرسائل الرئيسية للتقرير

- لم يطرأ تغيير نسبي على الجوع العالمي، الذي يُقاس بانتشار النقص التغذوي من عام 2021 إلى عام 2022، ولكنه لا يزال أعلى بكثير من مستوياته ما قبل جائحة كوفيد-19، ما أثر على نحو 9.2 % من سكان العالم في عام 2022 مقابل 7.9 % في عام 2019.
- تُشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 691 و783 مليون شخص في العالم عانوا من الجوع في عام 2022. وإذا ما أُخذ في الاعتبار متوسط التقديرات (نحو 735 مليونًا)، يكون 122 مليون شخص قد واجهوا الجوع في عام 2022 مقارنة بعام 2019، قبل تفشي الجائحة في العالم .
- خلال الفترة من 2021 إلى 2022، أُحرز تقدم في سبيل الحد من الجوع في آسيا وفي أمريكا اللاتينية، ولكن الجوع لا يزال آخذًا في الارتفاع في آسيا الغربية والبحر الكاريبي وجميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.
- من المتوقع أن يعاني ما يقرب من 600 مليون شخص من نقص تغذوي مزمن في عام 2030. ويُشير ذلك إلى التحدي الهائل الذي ينطوي عليه تحقيق غاية هدف التنمية المستدامة المتمثلة في القضاء على الجوع، ولا سيما في أفريقيا.
- ظل معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على المستوى العالمي دون تغيير للعام الثاني على التوالي بعد الارتفاع الحاد الذي سجّله خلال الفترة من 2019 إلى 2020. وعانى نحو 29.6 % من سكان العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2022، وكان منهم نحو 900 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد.
- يؤثر انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم بصورة غير متناسبة على النساء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية. وقد أثّر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على 33.3 % من البالغين الذين يعيشون في المناطق الريفية في عام 2022 مقابل 28.8 % في المناطق شبه الحضرية و26. % في المناطق الحضرية.
- لم يتمكن أكثر من 3.1 مليار شخص في العالم من تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2021. وفي حين أن ذلك يمثّل زيادة إجمالية قدرها 134 مليون شخص مقارنة بعام 2019، أي قبل الجائحة، انخفض عدد الأشخاص غير القادرين على تحمّل كلفة نظام غذائي صحي بالفعل بمقدار 52 مليونًا في الفترة من 2020 إلى 2021.

- أشارت التقديرات في عام 2022 إلى أن ما يُقدَّر بنحو 148.1 مليون طفل دون سن الخامسة على نطاق العالم كانوا يعانون من التقزّم، وعانى 45 مليونًا من الهزال، و37 مليونًا من الوزن الزائد. وكانت معدلات انتشار التقزّم والهزال أعلى في المناطق الريفية في حين أن الوزن الزائد كان منتشرًا بمعدلات أكبر قليلًا في المناطق الحضرية.
- تحقق تقدم مطرد في زيادة الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة، وفي الحد من التقزّم لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولكن العالم لا يزال لا يمضي في المسار الصحيح نحو تحقيق مقاصد عام 2030. ولم تتغيَّر معدلات الوزن الزائد لدى الأطفال والوزن المنخفض عند الولادة إلّا بمعدلات طفيفة، وبلغ انتشار الهزال أكثر من ضعف المستوى المستهدف لعام 2030.
- يدفع ازدياد التوسع الحضري التغييرات في النُظم الزراعية والغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، إذ من المتوقع أن يعيش ما يقرب من 7 من بين كل عشرة أشخاص في المدن بحلول عام 2050. وتُمثّل هذه التغييرات تحديات وفرصًا لضمان حصول الجميع على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة.
- تشمل التحديات توافر متزايد للأغذية الأرخص ثمنًا والسهلة والمعدّة مسبقًا والسريعة والتي غالبًا ما تكون كثيفة من حيث الطاقة، وغنية بالدهون والسكريات و/أو الملح، ما يمكن أن يُساهم في سوء التغذية؛ وعدم كفاية توافر الخضار والفاكهة لتلبية الاحتياجات اليومية من الأنماط الغذائية الصحية للجميع؛ وإقصاء صغار المزارعين من سلاسل القيمة الرسمية، وفقدان الأراضي ورأس المال الطبيعي بسبب التوسّع الحضري.
- لكن التوسع الحضري يوفِّر أيضًا فرصًا كونه يؤدي إلى إيجاد سلاسل قيمة غذائية أطول وذات طابع رسمي أكبر وأكثر تعقيدًا، توسع الأنشطة المدرّة للدخل خارج المزرعة، وخاصة للنساء والشباب، وتزيد من تنوع الأغذية المغذية. وتتاح للمزارعين في كثير من الأحيان فرص أفضل للحصول على المدخلات والخدمات الزراعية مع اقتراب المناطق الحضرية من المناطق الريفية.
- يتطلب فهم التغيُّرات التي تشهدها جميع النُظم الزراعية والغذائية (أي من إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وشرائها، إلى سلوك المستهلك) النظر إليها بعدسة التسلسل الريفي الحضري المتصل، وتُعبِّر عن الترابط المتزايد والروابط المتنامية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية.
- على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق بالفعل في آسيا وأمريكا اللاتينية، فإن التغيُّرات في الطلب على الأغذية والمعروض من إمداداتها عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل تتسارع في أفريقيا، حيث باتت نسب السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ولم يتمكنوا من تحمّل كلفة النمط الغذائي الصحي من بين أعلى النسب في العالم. وهنا يؤدي النمو الواسع في فرص العمل خارج المزرعة وأسواق الأغذية المترابطة وسلاسل الإمدادات الغذائية إلى الدفع نحو انتقال في الأنماط الغذائية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل.

- تدحض الأدلة الجديدة التي جرى التوصّل إليها في 11 بلدًا من بلدان أفريقيا الغربية والشرقية والجنوب الأفريقي التفكير التقليدي الذي يرى أن مشتريات الأغذية تُشكل حصة صغيرة من استهلاك الأغذية في الأسر المعيشية الريفية في أفريقيا. وتبلغ مشتريات الأغذية مستويات مرتفعة بين الأُسر المعيشية الحضرية في هذه البلدان، ولكنها مرتفعة أيضًا بصورة تبعث على الاستغراب عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل، حتى بين الأُسر المعيشية الريفية التي تعيش بعيدًا عن المراكز الحضرية.
- تدحض أيضًا الأدلة الجديدة التفكير التقليدي الذي يرى أن أنماط الشراء بين المناطق الحضرية والريفية مختلفة بصورة ملحوظة. وفي البلدان الأحد عشر التي شملتها الدراسة، على الرغم من أنّ مستوى استهلاك الأغذية المجهزة، بما فيها تلك العالية التجهيز أعلى في المناطق الحضرية، فإنه ينخفض تدريجيًا فقط عند الانتقال إلى المناطق شبه الحضرية والريفية. وعلاوة على ذلك، إنّ استهلاك الخضار والفاكهة والدهون والزيوت متسق عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل بالنسبة إلى إجمالي استهلاك الأغذية.
- باتت القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي أكثر أهمية للأُسر المعيشية التي تعيش في المناطق شبه الحضرية والريفية كونها تعتمد بقدر أكبر على مشتريات الأغذية. وفي البلدان الأفريقية الأحد عشر التي شملتها الدراسة، على الرغم من انخفاض كلفة النمط الغذائي الصحي في هذه المناطق، لا تزال القدرة على تحمّل الكلفة أقل مما هي عليه في المراكز الحضرية. وتعاني الأُسر المعيشية المنخفضة الدخل التي تعيش في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية من مزيد من الحرمان لأنها ستحتاج إلى أكثر من ضعف نفقاتها الغذائية للحصول على نمط غذائي صحي.
- في العديد من هذه البلدان الأفريقية التي شملتها الدراسة، لا يمثّل الأمن الغذائي مشكلة ريفية حصرًا، ذلك أن انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في المناطق الحضرية (المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة والبلدات) والمناطق شبه الحضرية (التي تكون على مسافة سفر تقلّ عن ساعة واحدة إلى المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) مماثلة أو حتى أعلى بشكل طفيف أحيانًا من المناطق الريفية.
- هناك احتمال لازدياد معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال في ظل ظهور مشكلة ارتفاع معدل استهلاك الأغذية العالية التجهيز والأغذية خارج المنزل في المراكز الحضرية، وهي ظاهرة تنتشر بصورة متزايدة في المناطق شبه الحضرية والمناطق الريفية.
- تتطلب زيادة فرص الحصول على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع نهجًا سياسات وتشريعات تُعزز زيادة الترابط بين المناطق الريفية شبه الحضرية والمدن بمختلف أحجامها.
- تتيح الروابط الأوثق بين قطاعات النُظم الزراعية والغذائية فرصًا لتهيئة أوضاع مفيدة للجميع من حيث زيادة التنمية الاقتصادية والحصول على أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة، ويمكن الاستفادة من هذه الفرص من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والمنافع العامة وتعزيز القدرات التي تُحسِّن الترابط بين الريف والحضر.

وينبغي أن تدعم هذه الاستثمارات الدور الأساسي لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في النُظم الزراعية والغذائية، ولا سيما في المدن الصغيرة والمتوسطة والبلدات.

- لا بدّ من زيادة الاستثمارات العامة في البحث والتطوير من أجل استحداث تكنولوجيات وابتكارات لبيئات غذائية أكثر صحة، ولزيادة توافر الأغذية المغذية وزيادة القدرة على تحمّل كلفتها. ويمكن أن يكون للتكنولوجيا أهمية خاصة في تعزيز قدرة الزراعة الحضرية وشبه الحضرية على توفير إمدادات الأغذية المغذية في المدن والبلدات.
- سيتطلب تعزيز الترابط عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل آليات ومؤسسات حوكمة كافية لتنسيق الاستثمارات المتسقة بما يتجاوز الحدود القطاعية والإدارية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يمكن للحكومات دون الوطنية أن تقوم بدور رئيسي في تصميم السياسات وتنفيذها بما يتجاوز النهج التقليدي المتجه من القمة إلى القاعدة. وينبغي أن تكفل النُهج المتبعة في حوكمة النُظم الزراعية والغذائية اتساق السياسات بين البيئات المحلية والإقليمية والوطنية من خلال إشراك أصحاب المصلحة المعنيين بالنُظم الزراعية والغذائية على جميع المستويات.

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- **من الأهمية بمكان دراسة منهجية التقرير في قياس مفهوم الأمن الغذائي. وكذلك النظر في المفاهيم والمصطلحات التي اعتمدها التقرير في تناوله الموضوع، ومقارنة النتائج التي توصل إليها التقرير مع نتائج بعض التقارير التي تصدر عن هيئات وجهات أخرى وتتناول نفس الموضوع.**

- **هناك العديد من الجهات والمنظمات التي تصدر تقارير تهتم بأوضاع الأمن الغذائي على مستوى العالم، وتعتمد استخدام مؤشرات فرعية عديدة على درجة عالية من الدقة والتفصيل في محاولة لتناول القضية بصورة أشمل وأكثر موضوعية مثل (Economist Impact, Deep Knowledge Analytics ...,etc.)**

- **الإشارة إلى أهمية العلاقة ما بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، ودرجة الاعتمادية على الخارج في توفير الغذاء والاحتياجات الأساسية.**

- **يُحجم عدد من الأفراد والأسر عن استخدام المنتجات الغذائية الزراعية الصحية نظرًا لارتفاع سعرها مقارنة بباقي المنتجات، وبناءً على ذلك لابد من العمل على تبني سياسات سعرية مناسبة تسهم في توسيع إتباع الأنماط التغذوية السليمة.**

- هناك العديد من التحديات أمام العالم في سبيل زيادة الرقعة الزراعية وإنتاجية المحاصيل خاصة في ظل التغيرات المُناخية الحالية، وما تفرضه من تحديات في هذا الشأن.
- ضرورة البحث في سبل وآليات التقليل من الهدر والفاقد في إنتاج ونقل الغذاء على مستوى العالم خصوصًا في ظل التحديات التي يواجهها العالم في الآونة الأخيرة.
- الإشارة إلى الآثار السلبية الناجمة عن عملية الانتقال غير المخطط من الريف إلى الحضر، وانعكاسات ذلك على نشاط الزراعة في الدولة، وكذلك على نمط الحياة في كل من المدينة والريف.
- أهمية مراجعة أنماط الاستهلاك السائدة، ومحاولة التقليل من استهلاك أو استيراد السلع والمنتجات غير المفيدة والكمالية التي يمكن الاستغناء عنها.
- أهمية الوقوف على أسباب تراجع نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي سواء على مستوى العالم، أو مستوى الدول.
- لن تكون هناك أي تنمية حقيقية في أي دولة دون تنمية زراعية وتنمية صناعية تدعم مفهوم التصنيع بأبعاده المختلفة الشاملة.
- تجدر الإشارة إلى أهمية التوعية بمفهوم الغذاء الصحي والعمل على تعزيز وتحسين الوعي الغذائي لدى الأسر كنمط حياه، وذلك تلافيًا للعديد من المشكلات والأمراض الصحية التي قد يتعرض لها الأطفال كالسمنة، والهزال، والتقزم.
- أهمية التفكير في بناء هرم غذائي خاص بمصر وفقًا للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية، وذلك كما فعلت بعض الدول المتقدمة في أنحاء العالم.
- البحث في إمكانية الاستفادة من التطورات التكنولوجية في التحول نحو الزراعية العضوية، أو زيادة إنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل والمنتجات المختلفة.